

## رسالة مؤرخة 25 نيسان/أبريل 2024 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، أكتب إليكم رداً على الرسالة المؤرخة 28 آذار/مارس 2024 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2024/276) المرفقة في المذكرة الشفوية المرسلة من البعثة الدائمة لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2024.

بدايةً، ترفض دولة الإمارات رفضاً قاطعاً وبأشد العبارات الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة الواردة في الرسالة المذكورة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ 20 آذار/مارس 2024 (S/2024/252)، وكذلك إلى رسالتي الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن بتاريخ 21 نيسان/أبريل 2024 (S/2024/326)، اللتين تؤكدان على دعم دولة الإمارات الثابت والمتواصل لخفض التصعيد والتوصل إلى حل سلمي للصراع في السودان. ونؤكد مجدداً التزاماتنا الثابتة بالامتثال لنظام العقوبات المفروض على السودان.

وإنّ الإمارات العربية المتحدة ترفض بشدة رسالة البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة التي تضمنت اتهامات مفبركة لا أساس لها من الصحة، وتحريفاً صارخاً للحقائق على الأرض ودعاية خبيثة مغرضة. كما ترفض دولة الإمارات بشدة اتهامها بالتورط في الصراع الدائر في السودان، وتؤكد أنها لا تقوم بتزويد أي فصائل مشاركة في الصراع الدائر بأي أسلحة أو ذخيرة. كذلك ترفض دولة الإمارات بشكل قاطع أي تلميح بأنها قدمت مساعدات مالية أو لوجستية أو عسكرية أو دعم دبلوماسي إلى أي جماعة مسلحة في السودان. وإن دولة الإمارات تحافظ على حيادها التام في الصراع الحالي وتمتنع عن تقديم الدعم أو التوجيه لأي طرف من الأطراف، وأي ادعاء عكس ذلك هو تليف صرخ.

فلا يوجد أي دليل يثبت أو يؤكد صحة أي من الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة فيما يتعلق بتقديم دعم مالي أو سياسي أو عسكري. كما أن الادعاء بأن الإمارات العربية المتحدة قامت بتجنيد مرتزقة أو دعمت العدوان المسلح على السودان هو ادعاء كاذب تماماً. فدولة الإمارات تحترم مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتلتزم بها، كما تحترم سيادة الدول الأخرى وتمتنع عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.



وفي هذه المرحلة الحرجة، تعرب الإمارات العربية المتحدة عن قلقها العميق إزاء نشر معلومات مضللة وروايات باطلة تقوض أي جهود تهدف إلى تعزيز الحوار البناء وتمهيد الطريق لتحقيق سلام دائم.

وإنّ هذه الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة تبعث على الأسف في ضوء العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط الإمارات العربية المتحدة بجمهورية السودان ومع مختلف الأطراف السودانية.

وفي ظل الصراع الكارثي الذي اندلع في نيسان/أبريل 2023، أكدت الإمارات العربية المتحدة موقفها الثابت مراراً وتكراراً والداعي إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي بين الأطراف المعنية. كما حافظت دولة الإمارات على التزامها بتيسير الحوار ودفع جهود الحل السلمي للأزمة، واسترشدت في جهودها بمبادئ المشاركة الدبلوماسية والحلول السلمية للنزاعات، كما تنتهج موقف عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعارض بشدة أي انتهاكات ضد السكان المدنيين.

فمنذ بداية الصراع، تواصلت الإمارات العربية المتحدة بشكل فعال مع الأطراف في السودان وأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، ودعمت المحادثات في جدة والمنامة التي هدفت إلى بحث سبل التهدئة والمصالحة. وكانت جهودنا تهدف باستمرار إلى جمع الأطراف على طاولة المفاوضات، وتضييق الخلافات، وتعزيز الثقة، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء مفاوضات بناءة.

ونشير في هذا الإطار إلى ما تضمنته الرسالة المذكورة أعلاه بشأن حضور معالي الشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان، وزير دولة، قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في كانون الأول/ديسمبر 2023، التي حضرها أيضاً رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان عبد الفتاح البرهان، حيث تجاهلت الرسالة الدعوة الرسمية التي تم توجيهها إلى معاليه من منظمة "إيغاد"، وإن مشاركته كانت في إطار اجتماعات رسمية أعلن عنها، وهو ما يعكس التزام الدولة تجاه الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق السلام.

وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع الإمارات العربية المتحدة بعلاقات ثنائية قوية مع الدول المجاورة للسودان، بما في ذلك جمهورية تشاد التي أجرت معها دولة الإمارات تمرينات عسكرية مشتركة ودعمت جهودها لبناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب وأمن الحدود. ونود التأكيد هنا على أنّ علاقاتنا الدبلوماسية مع تشاد اتسمت بالشفافية على مدى العقود الماضية ولن نسمح بإساءة تفسيرها في سياق الصراع السوداني.

ولقد أشارت الرسالة المذكورة أعلاه إلى التمرين العسكري المشترك الذي جرى بين الجيشين التشادي والإماراتي في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وأوحت على نحو خاطئ بأنه تمّ بسرية في محاولة لتوريط الإمارات العربية المتحدة، على الرغم من قيام وسائل إعلام إماراتية بالإعلان عن هذه التدريبات التي انطلقت يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، مما يدحض المزاعم بشأن أي أنشطة سرية. وبالمثل، فإن الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن أيّ تورط في ترتيب رحلات جوية لمحمد حمدان دقلو إلى بلدان أفريقية باستخدام طائرة مستأجرة تتجاهل الطبيعة التجارية لشركة "روبال جيت" التي تقدّم خدمات تأجير الطائرات بالطلب، واستفاد من خدماتها كبار الشخصيات.

وبالإضافة إلى ذلك، في حين أنّ الرسالة المذكورة أعلاه تشير مرات عديدة إلى رصد أسلحة وذخائر يُزعم أن الإمارات العربية المتحدة قدمتها إلى قوات الدعم السريع، إلا أنها لم تقدّم أي دليل ملموس لأي عمليات صادرة تثبت هذه المزاعم. وبالمثل، زعمت الرسالة أن هناك أفراداً تمّ تجنيدهم من دول مجاورة من قبل قوات الدعم السريع بدعم من دولة الإمارات، ولكنها فشلت في تقديم أدلة تربط بين دولة الإمارات وهذا التجنيد المزعوم

وأشارت إلى معاملات مالية مع زعماء قبائل لم تُذكر أسماؤهم. وعليه، فإنّ غياب الوثائق الداعمة وعدم وجود أي أدلة ملموسة إنما يؤكد عدم مصداقية هذه الاتهامات الباطلة التي لا أساس لها.

وفيما يتعلق بالادعاءات التي لا أساس لها من الصحة بشأن المستشفى الميداني للإمارات العربية المتحدة في أم جرس، نشير إلى أنّ دولة الإمارات قامت بإرسال دعوة إلى فريق الخبراء المعني بالسودان لزيارة المستشفى الميداني للاطلاع على نطاق وطبيعة الجهود الإنسانية المبذولة للتخفيف من المعاناة الناجمة عن الصراع الدائر. فإنّ المستشفى الميداني يعدّ شريان حياة بالغ الأهمية لأولئك الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية. ويتسق هذا النهج مع أفضل الممارسات الدولية في تعزيز العلاقات الإيجابية بين اللاجئين والمجتمعات المستضيفة، علماً بأنّ الدول المجاورة للسودان، مثل تشاد، رحبت باللاجئين السودانيين على الرغم من محدودية الدعم الدولي الذي تتلقاه.

والجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة تواصلت مع السلطات السودانية في 25 أيار/مايو 2023 للإعراب عن رغبتها في إنشاء مستشفى ميداني داخل السودان لتقديم المساعدة والدعم الطبي للجرحى، إلا أنّ السلطات السودانية رفضت. ونتيجة لذلك، شرعت دولة الإمارات في إنشاء مستشفيات بالقرب من الحدود التشادية السودانية، مستشفى أم جرس الميداني، ومستشفى أبشي الميداني، اللذين يواصلان تقديم العلاج للاجئين السودانيين الفارين من النزاع وكذلك المواطنين التشاديين الذين يبحثون عن العلاج الطبي، وخاصة المستضعفين كالمريض والجرحى والأطفال والمسنين والنساء. وتمتد الخدمات العلاجية المقدّمة لتشمل جميع المحتاجين، بغض النظر عن الجنسية أو العمر أو الجنس أو الانتماء السياسي. وقد تم حتى الآن علاج 19 963 مريضاً في مستشفى أم جرس الميداني، كما تم علاج 9 415 مريضاً في مستشفى أبشي الميداني (29 378 مريضاً في المجمل).

وبالإضافة إلى إنشاء المستشفيات الميدانية، شملت المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الإمارات 148 رحلة جوية وسفينة حملت ما مجموعه 9 500 طن من المساعدات الإنسانية، التي شملت الإمدادات الغذائية والطبية والإغاثية للشعب السوداني المتضرر من النزاع. كما قامت دولة الإمارات بإعادة تأهيل ثلاث مدارس في أم جرس، وبناء خمسة آبار للمياه، وتوفير عيادات متنقلة، وسيارات إسعاف، وتقديم ألف مصباح خارجي يعمل بالطاقة الشمسية للطرق الرئيسية في المدينة. كما شاركت دولة الإمارات في "المؤتمر الإنساني الدولي بشأن السودان والبلدان المجاورة له" في باريس وانضمت إلى إعلان المبادئ من أجل دفع مبادرات السلام للسودان وتعهّدت بمبلغ 100 مليون دولار لدعم الجهود الإنسانية في السودان والدول المجاورة له. وتعكس هذه الاستجابة الإنسانية الشاملة التزام دولة الإمارات الراسخ والمتجذر بمساعدة الدول والشعوب المحتاجة.

ولا تزال الإمارات العربية المتحدة قلقة إزاء تدهور الوضع الإنساني في السودان، حيث أنّ الأطراف المتحاربة تدفع باتجاه حدوث أزمة مجاعة لملايين الأشخاص، بسبب عرقلة وصول المساعدات إلى المجتمعات المحتاجة، ومضايقة العاملين في المجال الإنساني، ونهب مستودعات المساعدات الإنسانية، والتقارير المتعلقة باستخدام العنف الجنسي كإحدى وسائل الحرب، وشن هجمات عشوائية في مناطق مكتظة بالسكان. وتود دولة الإمارات هنا تذكير جميع أطراف الصراع في السودان بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الإنساني، وكذلك الالتزامات التي تمّ التعهد بها في جِدّة بشأن حماية المدنيين وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجات المدنيين.

وتدين الإمارات العربية المتحدة بشكل قاطع أعمال العنف وحالة انعدام الاستقرار التي أثرت على السودان، وتأسف لعدم التزام الأطراف بقرار مجلس الأمن 2724 (2024)، وتدعو جميع الأطراف إلى الاستجابة لدعوات وقف إطلاق النار بشكل دائم. وتذكر دولة الإمارات أطراف النزاع في السودان بأن عليها مسؤولية تجاه الشعب السوداني لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، والعودة إلى العملية السياسية.

ويتطلب الوضع الإنساني الطارئ في السودان تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية عبر طرق متعددة داخل البلاد وعبر خطوط النزاع. وبدون وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومستدام إلى المدنيين المحتاجين، فإن الأمر قد يتحول إلى مجاعة.

وستواصل الإمارات العربية المتحدة دعمها الثابت لعملية سياسية يقودها ويملك زمامها السودانيون أنفسهم، بما في ذلك دعم كافة الجهود المبذولة لتحقيق الإجماع الوطني حول تشكيل حكومة بقيادة مدنية من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والأمن والازدهار المنشود الذي يخدم السودان ومصالح شعبه الشقيق. وفي هذا السياق، ترحب دولة الإمارات باستئناف المحادثات في جدة المزمع في أوائل شهر أيار/مايو، بتيسير من المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة، إلى جانب كل من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) والاتحاد الأفريقي، ونحث الطرفين على الانخراط في عملية التفاوض بإخلاص وحسن نية.

وفي الختام، تؤكد الإمارات العربية المتحدة التزامها بإعلاء مبادئ القانون الدولي وتعزيز العلاقات السلمية مع كافة الدول. ونحن على استعداد للتعاون مع مجلس الأمن والعمل مع الشركاء والمجتمع الدولي، بما في ذلك المبعوث الشخصي للأمين العام إلى السودان رمطان لعمامرة، لمعالجة التحديات التي تواجه السودان.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد أبوشهاب

سفير

المندوب الدائم